

الصراعات الطائفية سلاح

دمار شامل ضد أمتنا

التمسل بالانتقام القومي هو الضمان

زهير أندراوس

من تافهة القول إن حالات الإحباط والتعثر والناس والمفع وسيطرة التخب الرجعية والديكتاتورية على مقاليد السلطة في الدول العربية، التي مازالت بعيدة عن الدولة الحديثة في كل ما يتعلق بالمواطنة، والعربيات العامة وتقسيم الترواث، هذه العوامل مجتمعة، كفيلة بتحضير وتجهيز التربية الخصبة وتوسيع الحيز الفارغ، للدخول العركات الأصولية إلى المجتمع وافتتاح الجحود العربي، الذي يتعرض للقمع المركز والنهجي، بان الدين هو الحل.

نسوق هذه المقدمة على وقع التضليل الإرهابي الذي تعرضت له الكنيسة القبطية بمصر في اليوم الأخير من السنة الميلادية التي ولت، فهذه العملية الإجرامية يحسب جميع المعاين والمعايير الإنسانية والأخلاقية والدينية والوطنية أعادت قضية التضليل الديني في الشرق الأوسط إلى الواجهة، ووضعت قضية التعرض للمس يجذب العرب في الشرق الأوسط على رأس الأحداث السياسية في العالم العربي.

وفي هذا السياق هناك عدة أسئلة يبحث طرحها بدون روش، من مناطق قومية ووطنية، السؤال الأول: من سمع لهذا التضليل الأصلي ضد الأقباط في مصر والسيجعين في العراق؟ في مصلحة من تصب هذه العمليات الإرهابية؟ وأي أجده سياسية تخدم نهاية المطاف؟ والسؤال الآخر من هذا وذلك: على ضوء مواصلة تضليل القاعدة بتهديد المسيحيين في الشرق الأوسط، ماذا ستكون تداعيات ونتائج هذا الأمر على الصعدين التكسيكي والاستراتيجي؟ يكمّل أخرى، إلى أين سيوصلناهذا الوضع؟ لا تعتقدون أن هذه العمليات الإرهابية تفتح الآبواب على مصراعيها أمام الفوة العادمة للأمة، وفي مقدمتها رأس جوبية الامبرالية في العالم، الولايات المتحدة، ومن بعدها القارة العجوز، أوروبا، لاستقلال وأنهيار الفرصة لراصدة تقويم الدول والمجتمعات العربية تحت مسمى الدفاع عن الأطياف المسيحية في الشرق، هذا السؤال يتحول إلى سؤال حوري في ظل تامي ظاهرة تفكك الدول العربية، مثل السودان والعراق ...

اليوم يتم استهداف المسيحيين، وهذا أبعده عن استهداف العلمانيين من أبناء الأمة العربية، لأن القوى الإسلامية المتزمتة تتمدد شريعة أنها أيضاً من تبنيها، وهذه العمليات والتقطيعات التي ترجمت تمسكاً بتعاليم الدين الإسلامي تتسى أو تختلس أنه لا إكراه في الدين.

لأنها لا تظهر ضد الإرهاب الذي يمارس باسم ديننا، في عصر دارينا ضد شرائح كبيرة من محتملنا، في الوقت الذي تقوم به تحظيمات عربية مختلفة ومتقوعة بالظهور ضد جرائم الاحتلال في العراق وفلسطين؟ لماذا لا تملك المرأة لكي تقول للأعور أعنده حتى متى ستصالن التعاض عن العنف الذي يقودنا إلى المزيد من التخلف؟

لكي تضع الإصبع على الجرح التأزف في محاولة لوقفه نرى من واجبه الأخلاقي والوطني التحذير من أن مواصلة الإرهاب باسم الدين ضد الأقليات المسيحية وغيرها في الشرق الأوسط قد يدقعنا إلى وضع جيد وخطير للغاية وتحجح حالات تقويم المجتمعات والدول: فالاقباط هم أكبر الطائفة المسيحية في الشرق الأوسط وإحدى أقدم هذه الطوائف، وقدر عدد أفراد هذه الطائفة عموماً بما بين 6 و10 مليوناً من مواطن مصر، ونقول الكنيسة القبطية إن عدد أتباعها هو عشرة ملايين شخص، وهو بالنسبة ليسوا عابري سبيل في مصر أو صبوراً في هذا البلد، بل هم من سكان الأرض الأصليين، وبالتالي تخالوا لو أن الأقباط، لا سمح الله، في ظل تامي العنف ضدتهم وتأجيج الطائفية لديهم من قبل أبناء جلدتهم، قرروا انتئي النهج الشاكل بضرورة إقامة الدولة البسيطة في مصر للدفاع عن أنفسهم، تصوروا كيّم أن عصابة المخاتير في الأردنية والبيزنطية ... يعنى العادة ظرف أمريكا ستصبحون يدعمون هذا التوجه الذي يخدم مصالح الامبرالية التي تعمل بكل قوة لهذا فروع بدور الفتنة الطائفية وغيّرها في العالم العربي لصرف الانظار من الحرائق التي تندلها، وقدم خدمة مجانية للمهنية الخبيثة التي لا تقوى بهذا التمزق العالم العربي.

ليست عنصرية، وإنما لاسامية ..

أو إثنية أو قومية أو جندية أو طبقية، والعنصرية الكلاسيكية ميّزت بين أنس على أساس ما اعتبر عرقاً من خلال استخدام مميزات بيولوجية مثل لون الجلد ونوع الشعر وميني الجسم، ومنذ الحرب العالمية الثانية فإن استخدام العرق، مثلاً قاتل الدولة النازية، أصبح كـ «طايو». وبدلاً منه بدأ استخدام «عنصرية جديدة» لاستخدام العرق في الخطاب، وإنما تفضي بدلاً منه أطراً اجتماعية وثقافية، مثل الإثنية والاتماء القومي والاتماء الثقافي والاتماء الطيفي والاتماء الجندرجي والجنسى. وعلى سبيل المثال، فقبل الانتخابات الأخيرة لحزب العمل وصفت إحداهن عمير بيرتس كسائق شاحنة، في حين وصفت إيهود باراك طياراً يقود طائرة قتالية، ورغم أنه لا يوجد أي ذكر لـ «شرقية بيرتس» و «أشكنازية باراك»، فمن الواضح أن الوصف يستند جزئياً إلى تمييز إثنى بينهما.

ليست اللاسامية الموجهة اليوم ضد العرب في إسرائيل نتيجة لزاج شعبي فقط، مهمماً كان إقصائيًا، وإنما كنتيجة لنشاط الدولة والمشرين فيها. فجزء كبير من الملاحة ضد السكان العرب (صادرة حقوقهم كمجموعة قومية) متضمنة في التشريع، وقودها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. والتنتجة هي قوانين عنصرية لاسامية موجهة ضد مجموعات سامية أخرى، وهي أخطر وأوسع في معاناتها من «عنصرية». وعندما تكون العنصرية مشتملة في التشريع فإنها تحول من عنصرية إلى «قوانين عرقية»، مثل تعديل قانون المواطنة وقانون التكبة وقانون الولاء.

وفي هذه الحالات فإن استخدام «عنصرية» هو مخفف أكثر من اللازم، ولا يحتوي كل خطورة الظاهرة المثلثة أبداً. فالدولة التي تسن قوانين عنصرية هي «دولة عرقية»، وهذه القوانين تتکاثر بشكل مطرد على شاكلة أنظمة وإجراءات تمييز بشكل غير مباشر لا ضرورات الأمان». وأبرز مثال على ذلك هو الأنظمة المتبعة في المطارات والمؤسسات العامة والتي تجعل من العرب خطراء أمنياً دائمًا، ويات فحص جسد العربي بتلقاء، مثل ملاعة اليد للقفازات، مع ضرورة فحص نفس العربي (قانون الولاء).

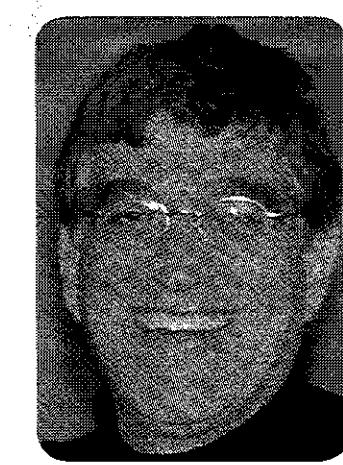
هذه القوانين والأنظمة والإجراءات المستندة إلى التمييز العرقي (أو القومي) مثلما هو الواقع القائم اليوم في إسرائيل، لا يسمح بتعريف إسرائيل كديمقراطية أو ليبرالية، وإنما كدولة تمييز عنصري. وهذه القوانين تتبع، من جملة ما تعيشه، من الحقيقة المأساوية أن دولة اليهود معرفة كدولة «يهودية». يجب أن ندرك أن معنى المصطلح «دولة يهودية» يفترض تلاؤماً بين سيادة - جغرافية - هوية؛ فتعريف الدولة كـ «يهودية» يتطلب هوية يهودية منسجمة داخل حدود السيادة اليهودية، وعلى كل مساحة أراضيها. وبالنتيجة فالقوانين العنصرية مشتقة بالضرورة من هذا المطلب.

هناك بالطبع ظواهر كثيرة من اللاسامية تجاه العرب والتي لا تستند إلى قوانين عنصرية. مثل حقيقة أن نصف الجمهور اليهودي يعارض وجود جيران عرب أو يؤيد إمكانية ترحيل العرب (تراسفير). هذه الظواهر تتضاد إلى القوانين العرقية وتتفق منها وهي مكملة لها. ومثلاً رأينا في الشهور الأخيرة فالصهاينة الليبراليون (مثل مؤيدي ميرتس والعمل وكاديما) الذين يؤيدون «الدولة اليهودية الديمقراطية» يعبرون عن مشاعر مماثلة لشاعر ليبرمان.

وبهذا المفهوم، فإن ليبرمان ليس متطرفاً أكثر من الليبراليين. فهو يشير إلى الشكلا الليبرالية للدولة اليهودية (والديمقراطية). إلا أنه طالما تصاعد «التهديد» على تعريف الدولة كـ «يهودية» فإن المركب «الديموقراطي» سوف يتضاءل في تعريفها، وتزول النجوة بين ليبرمان وبين الجمهور الليبرالي. هذه هي طبيعة السياسية الشمولية؛ فهي تولد حرباً ثانية بين «الصاغرين وطالعين»، وبين «اليهود والعرب» (أو بين اليهود وبين العرب «غير الصاغرين»). والانتخابات في كلية «عيميك يزرائيل» هي مثال واضح لحقيقة أنه في داخل كل ليبرالي هناك مشاعر ليبرمانية تنظم في حوار آخر.

إن مكافحة اللاسامية يجب أن تكون دولية. يجب محاربة اللاسامية في كل مكان في العالم. ويجب أن يشمل منظمات دولية ومنظمات يهودية وفلسطينية، والتغيير المصطلحي هذا هو مهم من أجل تعزيز مكافحة اللاسامية حتى تجاه الفلسطينيين في إسرائيل.

*بروفيسور لعلم الاجتماع في جامعة تل أبيب وزميل بحث في



بروفيسور يهودا شنهاف

لماذا يجب استخدام المصطلح «لاسامية» حتى عند الحديث عن العنصرية ضد العرب، واستخدام مصطلح «دولة عرقية» عندما تتحدث عن العنصرية المستندة إلى تشريعات؟

نشهد في السنوات الأخيرة، وخاصة مع تسلم الحكومة الجديدة السلطة، سلسلة من جرائم الكراهية ضد الفلسطينيين مواطنين دولة إسرائيل واستخدام التشريع العادي أو قوانين الطوارئ للالتحتمهم. ومن بينها:

• تعديل قانون المواطنة من العام 2003، والذي يمنع عرب 48 من الزواج من مواطنين في دول عربية والسكن في إسرائيل.

• قانون الولاء الذي يطالب «غير اليهودي» بإعلان الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية من أجل الحصول على المواطنة.

• قانون التكبة «المعدل» والذي يحرم الهيئات التي تعارض تعريف إسرائيل كدولة يهودية من الميزانيات. وقد تضمن القانون بصيغته الأصلية اقتراحًا يمنع إحياء ذكرى ضياع الوطن الفلسطيني.

• قانون لجان القبول والذي يخول السكان حق عدم قبول سكان جدد على أساس «عدم التاسب الاجتماعي» (قيمة قعدان هي المثال الأبرز).

• مناوراة قوات الأمن والتي تضمنت سيناريو تتنفيذ ترانسفير لعرب 48.

• رسالة المحامات التي تطالب بعدم تأجير شقة سكنية للعرب.

هذه الملاحقات ضد العرب أطلق عليها من قبل وسائل الإعلام وأعضاء الكنيست والمتدينين والناشطين السياسيين «عنصرية racism»). وقد تشكل مؤخرًا في الكنيست هيئة لكافحة العنصرية. من خلال تعاون بين يهود وعرب. وأعتقد أنه قد حان الوقت للتوقف عن استخدام مصطلح «عنصرية»، واستبداله بـ «اللامسية» تجاه العرب في إسرائيل وتجاه غير اليهود مثل اللاجئين من أفريقيا والعمال الأجانب.

تصرّف اليهود في العالم، وبحق، بحرية في محاربة اللامسية الموجهة ضد اليهود. وتقوم مراكز الأبحاث في إسرائيل وخارجها بقياس معيار اللامسية الموجهة ضد اليهود في كل مكان في العالم. ومع ذلك، فليس للهود وحدهم احتكار هذا المصطلح. فهذا مصطلح فعال في الخطاب اليهودي، ولكن لا يوجد أي سبب لعدم استخدامه حتى لو كان الحديث عن كراهية العرب ومالحاتهم.

إن استخدام هذا المصطلح الفعال جزئياً بسبب التحليلات التاريخية لحوادث ملاحة اليهود خلال القرن الماضي، وبسببحقيقة أن اللامسية التي يظهرها اليهود تجاه غير اليهود مصدرها تزوّت عواطف سامية في داخل الصهيونية ذاتها. وعلى سبيل المثال فإن منع الزواج بين الأعراق مصدرها في مناطق معينة أو تعريف «الآخر» كعدو للشعب، وقد مورست ضد اليهود في أوروبا، وتمارس اليهود من قبل اليهود ضد الفلسطينيين في إسرائيل.

ليست اللامسية الموجهة اليوم ضد العرب في إسرائيل نتيجة لزاج شعبي فقط، مهمماً كان إقصائيًا، وإنما كنتيجة لنشاط الدولة والمشرين فيها. فجزء كبير من الملاحة ضد السكان العرب (صادرة حقوقهم كمجموعة قومية) متضمنة في التشريع.

إن المصطلح «عنصرية» مشكل أيضًا لأنه مخصوص لتمييز ظواهر الملاحة في المجتمعات الليبرالية والديمقراطية. العنصرية هي تفضيل أو كراهية أشخاص ومجموعات على أساس فوارق عرقية